

مُقَدِّمَةٌ

العمل الذى أقدمه فى هذا الكتاب هو جزء من أعمال الدراسة المستقبلية الكبرى المعروفة باسم مشروع مصر ٢٠٢٠ ، التى شرع منتدى العالم الثالث - مكتب الشرق الأوسط بقيادة الأستاذ الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله فى رسم ملامحها اعتباراً من صيف ١٩٩٥ ، والتى بدأ فى تنفيذها فى خريف ١٩٩٧ . ويحمل هذا الكتاب رقم ٢٣ فى سلسلة الكتب التى أصدرها المشروع باسم مكتبة مصر ٢٠٢٠ ، والتى تولت أربعة من دور النشر المصرية إتاحتها لجمهور القراء .

وكان من الضرورى أن يستكمل البحث فى التطورات الاقتصادية منذ الانفتاح بالنظر فيما أسفرت عنه هذه التطورات من نتائج فى المحيط الاجتماعى . وهذا ما استهدفه الفصل الأول الذى تركزت معالجته على ثلاث من أهم القضايا الاجتماعية ، وهى : (أ) قضية التشغيل والبطالة ، وقضية الأجور ذات الصلة الوثيقة بوجود فرص للعمل أو غيابها ، وبكفاية التوظف من حيث قدرته على توفير مستوى معيشى لائق للمشتغل ؛ (ب) قضية توزيع الدخل والفقر ؛ (ج) قضية الحماية الاجتماعية للمواطنين من خلال التأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعى من جهة وخدمات الرعاية الصحية والتأمين الصحى من جهة أخرى .

وقد لخصت فى القسم الأول من الفصل الثانى ما انتهى إليه البحث من نتائج لثلاثة عقود من التنمية الرأسمالية وفق نموذج توافق واشنطن وما انطوى عليه من سياسات للتحرير والتكيف الهيكلى والتحول إلى اقتصاد سوق مندمج فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى . واتبعت ذلك بقسم ثانى بينت فيه أسباب ما أسفر عنه تطبيق هذا النموذج فى مصر من عجز عن تحقيق الاخرق المأمول لأسوار التخلف والتبعية ، وفشل فى النفاذ من هذه الأسوار والانطلاق على طريق التنمية الشاملة والمطرودة . وكما أشرت سابقاً ، فقد أضفت إلى الخبرة التنموية المصرية خبرات دول نامية أخرى سارت على طريق التحرير والتكيف أو حادت عنه بدرجة أو بأخرى ، وذلك فى

سياق السعى لاستخلاص دروس تفيد في بناء نموذج تنموى بديل لمصر . وانتهى الفصل التاسع برسم ملامح هذا النموذج البديل — نموذج التنمية المستقلة أو التنمية المعتمدة على الذات — وبيان ما قد يعترض تطبيقه من صعوبات ، وتوضيح المتطلبات الضرورية لنجاحه .

ولما كان الفصل الثاني قد لخص نتائج البحث في سجل التنمية عبر العقود الثلاثة الماضية ، وبيّن الأسباب الكامنة وراء هذه النتائج ، ورسم معالم الطريق إلى مستقبل أفضل للتنمية في مصر ، فقد رأيت أنه يمثل خاتمة طبيعية للدراسة التي احتواها هذا الكتاب . وعلى ذلك ، وبالنظر أيضاً إلى تضخم حجم الكتاب ، فإنني لم أجد سبباً وجيهاً لمسيرة العرف الشائع بكتابة فصل ختامي آخر ، لم يكن ليترتب عليه سوى ازدياد حجم الكتاب . واكتفيت بكلمات أخيرة أتجاوز بها أهم الاقتصادى إلى هم الخلاص من الأزمة المجتمعية الشاملة التي أسفر عنها النهج المتبع في إدارة المجتمع والدولة منذ السير في طريق الانفتاح في مطلع السبعينات من القرن الماضى .

* * *

وإن كان لا بد من كلمة تقال اختتاماً لهذه المقدمة فهي الاعتراف بالفضل لأهله . ويطيب لى أن أرفع أسمى آيات التقدير والامتنان إلى أستاذى الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله . فلولا إصراره على بدء العمل في إعداد هذا الكتاب ومواصلة العمل فيه بالرغم من الصعوبات التي اعترضت مشروع مصر ٢٠٢٠ والتي حالت دون استكمالها ، ولولا تشجيعه الدائم لى وتوجيهاته السديدة ، ما كان لهذا الكتاب أن يجد طريقه إلى القارئ . وأود أن أخص بالشكر الأستاذ الدكتور إبراهيم سعد الدين عبد الله . فقد كان لاهتمامه بإنجاز هذا العمل ، ولعنايته بقراءة مخطوطات الفصول المختلفة للكتاب فور الانتهاء من كتابة كل فصل والتحاور معى حول ما جاء فيها ، ولما أبداه من تقدير للجهد المبذول في إعداد الكتاب ، أكبر الأثر في نفسى وفي تشجيعى على احتمال مشاق الكتابة وإعادة الكتابة حتى خرج الكتاب إلى القارئ بالصورة التي هو عليها الآن . كما أتقدم بوافر الشكر إلى د . سهير أبو العينين أستاذة الاقتصاد ومديرة مركز دراسات السياسات الكلية بمعهد التخطيط القومى لحسابها مؤشرات الترابط القطاعى من جداول التشابك القطاعى لعسامى ١٩٩٢/٩١

و٢٠٠٣/٠٢ . وأخيراً ، فإننى أود أن أعبر عن شكرى الجزيل للسيد على صلاح أبو الخير لما قدمه من مساعدات علمية فى إعداد البيانات وإجراء الحسابات وتنفيذ الأشكال البيانية اللازمة للكتاب ، ولالأختين الفاضلتين إلين زكى وفوزية فراج بمكتب منتدى العالم الثالث بالقاهرة ، وذلك لما بذلتاه من جهد فائق فى طباعة مخطوطة الكتاب ، ولما قدمته من أعمال سكرتارية متنوعة يسّرت العمل فى هذا الكتاب وساعدت فى تحسين إخراجہ .

إبراهيم العيسوى